

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

26-01-2007

الصفحات :

29

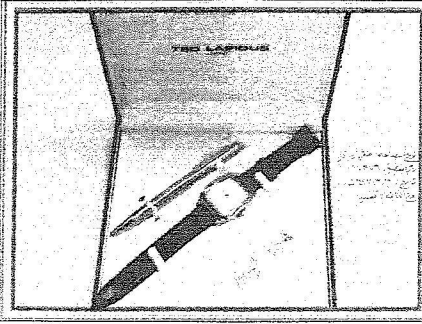
العدد : 12538

المسلسل : 234



المملكة تشارك العالم الاحتفال باليوم العالمي للجمارك .. البراك لـ (الجزيرة) :

النفس والتقليد وإيهام إبتدائك نرفضه تماماً والمملكة تكافحه بكل الوسائل



الرياض - معروض مانتع القحطاني:

تشارك الملكة العربية السعودية ممثلة في مصلحة الجمارك دول العالم في الاحتفاء باليوم العالمي للجمارك الذي يصادف يوم الجمعة السابع من شهر محرم للعام الهجري ألف وأربعمائة وثمانية وعشرين هجرية الموافق السادس والعشرين من شهر يناير ٢٠٠٧م والذي يقام تحت شعار «مكافحة التقليد والسرقة».

فقد أدلى معالي مدير عام الجمارك الأستاذ صالح بن علي البراك بتصريح بهذه المناسبة توه فيه بالعدم المعنوي والمادي الذي تلقاه مصلحة الجمارك من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمير الأمير سلطان بن عبدالعزيز حفظهما الله.

فقال معاليه لـ (الجزيرة) تشبهاً مع حركة التطور والنمو الحاد الذي واجه جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والصناعية والزراعية في المملكة العربية السعودية قامت الجمارك وبتوجيهات من معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف بتطوير إكباتها وكوادرها حيث عملت على تنفيذ جبازها الإداري والمالي والسفي لمواجهة الميام الكبيرة المفاة على عاقلها.

وأوضح البراك أن مصلحة الجمارك في المملكة العربية السعودية تود أن تستغل هذه المناسبة العظيمة لتوضيح الأثر السلبية لظاهرة الغش والتقليد ودور الملكة وجهودها في مكافحتها والتي أصبحت تضر بجمهورها كافة دول العالم وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً لكافة الدول والمجتمعات. ويعد التقليد أحد صور الغش التجاري الذي يحاول المقلد ومن عاونه من خلال ارتكابه خداع وتضليل وإيهام المستهلك بإقناعه في مفرة شراء سلعة ووج لها بخلاف حقيقتها على أساس أنها ذات مواصفات وجود عالية رغم أنه الحقيقة خلاف ذلك مع اختلاف وجهي في الجودة والسكون، ويتجسد الغش إما بإخفاء المعلومات الأصلية للسلعة أو المصنف أو بتقديم معلومات مضللة وخاطئة أو بإجراء تغييرات

تركيب البضاعة أو الصنف أو عن طريق مخالفة المواصفات الموضوعية من قبل الجهات المختصة.

وتقل ظاهرة الغش التجاري والتقليد خطراً حقيقياً لكافة الدول والمجتمعات حيث لم يبق شيء لم تطله يد الغش والتقليد، حيث تعد آثارها السلبية إلى العديد من المجالات، ابتداءً من المستهلك الذي يفتل الضحية الأولى لظاهرة الغش والتقليد لكونه هو الذي يشتري السلع المغشوشة ويستعملها وتصب عليه تلك الآثار السلبية، فقد تؤثر على صحته المنوية عندما لا تكون البضاعة صالحة للاستهلاك الأمي، أو على سلامة وأمانة عندما لا تكون مطابقة للمواصفات المعتمدة مثل الأجهزة والتوصيلات الكهربائية التي قد تسبب الحرائق. كما يمدد التأثير إلى صحته النفسية من خلال شهوره بالغبن لضعه مبالغ لسعة تعوق بالضرر عليه في نهاية المطاف، كما أنها تستنزف وقته وماله لكونها سريعة التلف أو قد لا تحقق الإشباع المرغوب من قبل المستهلك، ولذا يضطر إلى شراء سلعة أخرى بديلة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الصرف الاستهلاكي لديه وإضاعة أمواله.

وتتفاد مع تلك الآثار على الاقتصاد الوطني من خلال عدم الاموال على بضائع استهلاكية مستوردة سريعة التلف أو تسبب أضراراً؛ مما يؤدي إلى زيادة الواردات، والذي ينعكس بدوره سلبياً على ميزان المدفوعات لدولة. أيضاً يتضرر الضمن إلى مسؤوري السلع الأصلية المطابقة للمواصفات المعتمدة وأصحاب حقوق الملكية الفكرية، نتيجة لنفاخص المختصة في المنافذ لفحص كافة السلع الواردة كهيئة المواصفات والمقاييس وفروع وزارة التجارة والصناعة ومختبرات الجودة النوعية أو المهاجر الزراعية والبياتية ووزارة الصحة ووزارة الثقافة والإعلام، بحيث لا يتم الفسخ إلا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات المقررة، وهذا يساعد في التعرف على البضائع المغشوشة والمقلدة لمنع دخولها أو لإعادتها لتصديرها إلى صديدها أو إتلافها.

وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة من قبل الجمارك حيال السلع المغشوشة والمقلدة تتضمن:

1- الحصول المجموعات الإجرامية والجماعات الإرهابية على الأموال اللازمة لتفتيش محطاتها. هذا وقد أصدرت المملكة بعض الأنظمة التي تجرم هذه السلوك كنظام الجمارك الموحد ولائحة الإجراءات الحدودية لحماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية وحقوق المؤلف. وتقوم الجمارك بمكافحة الغش التجاري والتقليد والقرصنة من خلال معرفة طرق الغش التجاري ومن ثم استخدام وسائل مساعدة في كشف مثل مراجعة وتدقيق المستندات التي تعقب من الوسائل المصفاة في كشف الغش والتقليد، ومنها شهادة المنشأ ولائحة المأذنا وبوليصة الشحن والفاتورة.

كما تستعين الجمارك بتجليل العيبات على أساس أن هناك حالات لا يمكن لوظفي الجمارك اكتشافها نظراً لطبيعتها الفنية وتكريرتها ولا يمكن أن يدرك محتوياتها إلا ذوا الاختصاص وبووجب مختبرات وتحليل فنية، لذا استعانت الجمارك بالآلية لنفاخص المختصة في المنافذ لفحص كافة السلع الواردة كهيئة المواصفات والمقاييس وفروع وزارة التجارة والصناعة ومختبرات الجودة النوعية أو المهاجر الزراعية والبياتية ووزارة الصحة ووزارة الثقافة والإعلام، بحيث لا يتم الفسخ إلا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات المقررة، وهذا يساعد في التعرف على البضائع المغشوشة والمقلدة لمنع دخولها أو لإعادتها لتصديرها إلى صديدها أو إتلافها.

وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة من قبل الجمارك حيال السلع المغشوشة والمقلدة تتضمن:

١- البضاعة المستوردة المقلدة أو المغشوشة، تحال لجان الجبركية المختصة بعد التأكد من كونها مغشوشة أو مقلدة لإتواء الواقعة على شبة تريب جبركي وفقاً للمادة (١٤٢) من نظام الجمارك المؤدس التي اعتبرت إدخال أو محاولة إدخال البضائع خلافاً لأحكام المنع أو التقليد تريباً جبركياً المادة (١٤٣-١١) من نفس النظام التي نصت على أن تقديم مستندات أو قوائم كاذبة أو زوردة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة تريباً جبركياً عقاباً عليه بالمادة (١٤٥) من ذات النظام.

٢- إتلاف البضائع المغشوشة والمقلدة، وفقاً للمادة (٥٦-ج) من نظام الجمارك المؤدس.

٣- تدقيق وتفتيش الشركات التي تصد بضائع مقلدة والمستوردين لها، لمنع دخولها.

٤- التعاون مع جمارك الدول المارة في تصدير المعلومات والأخبارية عن المستوردين والمصدريين المخالفين بهدف تطبيق عقوبات رادعة على الشركات والمؤسسات المتورطة في تصدير البضائع المغشوشة والمقلدة.

وأكد معاليه أنه نتيجة لتلك الإجراءات الجبركية، تم ضبط العديد من حالات الغش والتقليد في مختلف المناطق الجبركية سواء كانت متجهة لسلوك الملكة أو عابرة (ترانزيت) لدول أخرى حيث بلغ عدد حالات ضبط (١٣٢٥) إرسالية في الفترة من ١-٢٠٠٣م وحتى منتصف عام ٢٠٠٥م، وفيما يتعلق بالنسب والمصنفات المنتجة لحقوق الملكية الفكرية، فقد بلغ عدد القضايا التي نظرتها ست لجان جبركية

جمرك ميناء جدة الإسلامي بمحافظة جدة

فيما أكد مدير عام جمرك ميناء جدة الإسلامي الأستاذ سليمان بن عبدالله التويجري في تصريح له أن المملكة العربية السعودية تأخذ بالمفهوم الواسع عند تعريف الغش التجاري والتقليد وتعتبر أي تلاعب في الأوزان أو الأسماع أو الكمية أو العدد أو الجودة أو المنشأ أو الماركة أو البيانات أو التعدي على الحقوق الفكرية غشاً تجارياً وتحاربه القوانين السعودية.

ويعتبار أن كافة القوانين في المملكة العربية السعودية مستمدة من الشريعة الإسلامية طبقاً للنظام الأساس فإن الشريعة الإسلامية قد حذرت من الغش في التعاملات عين خصوص واردة في القرآن الكريم والسنة النبوية اعتصمت عليها القوانين السعودية في تجريم هذه الأعمال وحددت لها عقوبات رادعة.

جمرك مطار الملك فهد الدولي بالدمام

وقال مدير عام جمرك مطار الملك فهد الدولي الأستاذ صالح بن سلمان العسوي إن الغش التجاري أصبح بكافة أنواعه ظاهرة عالمية واسعة الانتشار تستحق الاهتمام لذا فقد أصبح إلزاماً أن تتضافر الجهود المشتركة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من أجل حماية المجتمعات والمحافظة على الاقتصاد الوطني، ومن القطاعات المهمة في المملكة العربية السعودية والتي ساهمت في مكافحة الغش التجاري بجميع أساليبه مصلحة الجمارك التي تعمل على اكتشاف المستوردات المغشوشة والمقددة ومنع دخولها وإحالتها إلى الجهات المختصة وفقاً للتعليمات والتعليقات التي تخص مكافحة الغش التجارية ومعاقبة مرتكبيها. ومن المنافذ الجمركية



مدير عام الجمارك البراك

وجودة السلع والمنتجات، كما حرصت على حماية المواطنين من أساليب الغش والخداع، مشيراً إلى أن أضرار الغش التجاري هي على المستهلك، الاقتصاد الوطني وعلى البيئة وأكد من أسباب انتشار ظاهرة الغش التجاري عدم كفاية العقوبات، عدم تجهيز المختبرات بالمنافذ الحدودية، والاعتماد على شهادة المطابقة الصادرة من البلد المصدر وقد تكون غير مكتملة من الناحية النظامية، وعدم التزام الدول بمنع استيراد تلك السلع.

جمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي بمحافظة جدة

من جانبه قال مدير عام جمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة الأستاذ عبدالله بن أحمد نحاس إن دور الجمارك لم يعد محصوراً في حماية الأموال ومكافحة تهريب المخدرات والمخدرات فقط بل تعدى ذلك إلى ما هو أشمل وأكثر فأصبح دور الجمارك ذا تصور واسع يشمل إلى جانب ذلك حماية أمن واقتصاد البلاد، وكل ما يتعلّق بحقول التنمية من كل ما يتهددها من الخطر، ويأتي هذا التصور الواسع نتيجة المتغيرات السريعة والطارئة في الحياة المعاصرة ونتيجة ما يشهده العالم من تطور حديث وتنامي سريع متزايد في عالم التكنولوجيا والصناعة مما ساعد على اغراق السوق بالمنتجات والسلع التجارية وساعدت وسائل المواصلات الحديثة على نقلها وتصديرها إلى المستهلك أينما كان.

والبائغة (١٥١) قضية وبلغ مقدار الغرامات الجمركية المحكوم بها ضد المخالفين (١٠,١٣٢,٩٨٢) ريال ومن تلك السلع والمنصنات المخالفة: ساعات ولوازمها وأقراص حاسب آبي وقطع غيار سيارات وطور وشامبو وغيره. ولتحسين الموظفين فقد نص نظام الجمارك على صرف مكافأة مالية لكل موظف يضبط أو يساعد في ضبط سلع مغشوشة أو مقددة. وفي ختام تصريحه أوضح البراك بأن الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها يتم من خلال اتخاذ الإجراءات الآتية: النظرة في تشديد العقوبات على مرتكبي هذه المخالفات من خلال سن وتعديل الأنظمة ذات العلاقة لتضمن إتلاف البضائع والمواد المغشوشة والمقددة وعدم السماح بتصويب المعلومات الموجودة على البضاعة المغشوشة والمقددة، عدم إصدار سجلات تجارية متعددة لنفس الشركات ويفس التشاط، حيث ثبت للجمارك أن بعض الشركات والمؤسسات المتورطة في التهريب، تلجأ إلى تغيير الاسم والسجل التجاري لتجنب العقوبات.

توجد مندوبي مكافحة الغش التجاري في كافة المنافذ الجمركية، والغاء السجلات التجارية لجميع المؤسسات والشركات والمستوردين الذين يكررون ممارسة استيراد بضائع مقددة أو مغشوشة.

جمرك الميناء الجاف بالرياض

وفي تصريح مماثل قال الأستاذ فهد بن عبد الرحمن الفهدى مدير عام جمرك الميناء الجاف بالرياض أن المملكة العربية السعودية عنيت بالصحة العامة للمجتمع وسلامة

الأداء وتذليل كافة ما يتعرض له العاملون في المجال الجمركي من صعوبات أسفرت الجهود المبذولة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى ثم بفضل الدعم المتواصل من قبل معالي وزير المالية ومعالي مدير عام الجمارك لإيجاد مكتب لتبادل المعلومات بالشرق الأوسط لتحقيق كثير من الإنجازات في مجال مكافحة المخدرات والغش التجاري وغسيل الأموال والمواد الكيميائية التحولية وحقوق الملكية الفكرية ثم أتت ثمارها التحصيلية بالجد والمخبرة من قبل المراقبين الجمركيين العاملين بجمع المئآت الجمركية لدرء كل مفساد التي يجلبها المهربين محاولين إدخالها لبلادنا العزيزة

جمرك ميناء الملك

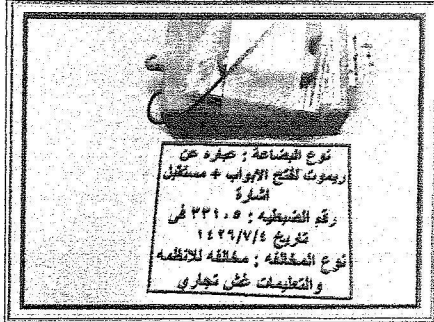
عبدالعزیز بالدمام

قال مدير عام جمرك ميناء الملك عبدالعزیز بالدمام / عثمان بن عبدالرحمن الرقيعي: لا يخفى على عاقل ما للشئ والتقليد من آثار سبقت على الأفراد والجماعات والدول بل على العالم بأسره، لدرجة أن شملت الحان والنقطة لمكافحة السلع المقلدة التي تفتقد لمقاييس الجودة.

جمرك مطار

الملك خالد الدولي

وقال مدير عام جمرك مطار الملك خالد الدولي الأستاذ محمد بن عبدالله الخليل في هذه المناسبة: إن الغش التجاري يقصد به كل ما هو تغيير يقع على الجوهر أو التكوين لسلعة معدة للبيع بقصد الحصول على سعر مرتفع لا يستحقه إما لاختلاف المنشأ الحقيقي أو حمل علامة تجارية غير نظامية، وما يزيد عمليات الغش جشع بعض المتعاملين في التجارة بهدف الحصول على بعض الأموال بطريقة غير مشروعة ويقصد بالريخ السريع رغم ما يحدث ذلك من أضرار على المستهلك ويدون راع ويدي والذي يساعد في عمليات الغش التجاري وجعلها سهلة التطور التكنولوجي والتفتي حيث لا يوجد لدى من يمارس هذه التجارة صعوبة في التصنيع.



للكثير من السلع التجارية المشوشة بسبب الامتيازات والتسهيلات التي اعتمدها هذه الدول إلى جانب وفرة السيولة وتنامي القوة الشرائية بين مواطنيها.

جمرك البطحاء

بمحافظة الأحساء

كما أوضح مدير عام جمرك البطحاء الأستاذ ضيف الله بن بدر العتيبي أن المملكة العربية السعودية تشهد تطوراً حضارياً متسارعاً في الاستيراد والتصدير والتصنيع مما تلقى على الجمارك مسؤوليات ومهام عدة ومتطلبات تلزمها تطوير أجهزتها وتبسيط الإجراءات لمواكبة العصر الذي يمر بنا وقامت الجمارك بتدريب موظفيها في جميع التخصصات الجمركية الفنية منها والمهنية والكثبية وعند دخول السلع أو عبورها أراضي المملكة تطبيق علبها الإجراءات وفق النظام (القانون) الموحد لدول الخليج العربية.

جمرك حائل عمار

بمحافظة تبوك

كما أكد مدير عام جمرك حائل عمار الأستاذ نايف بن فلاح الحربي بمناسبة اليوم العالمي للجمارك أن مكافحة التقليد والسرقه لا يتم مكافحتها إلا بالحرص على النهوض بأساليب العمل الجمركي والارتقاء بمستوى

التي لها جهودها في الحد من دخول السلع المشوشة والمقلدة جمرك مطار الملك فهد الدولي بالمصام حيث يبذل مسوبي الجمرك جهودهم لمكافحة الغش التجاري بكافة طرقه وسبله بكل طاقتهم وامكانياتهم، وعملت مصلحة الجمارك بعدة أساليب لحاربة هذه الظاهرة.

جمرك الحديثة

بمحافظة القريات

أما مدير عام جمرك الحديثة الأستاذ زايد بن عطالله زايد فقال: في ظل توجه الكثير من بلدان العالم وتنافسها الشديد بهذا الإنجذاب وتبني الكثير منها سياسات تمكنها من تحرير القيود التي تحدد من تخامى التبادل التجاري فيما بينها وإزالة حافة المعوقات التي تحد ذلك من سهولة إنسياب السلع والبضائع إتساقاً مع الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية التي يتصدر أهم أهدافها إزالة كافة المعوقات التي تعترض مبررة وإنسياب الحركة التجارية بين الدول.

بند والحالة هذه ظاهرة الغش التجاري تبرز وتتنامى بشكل يهدد اقتصاديات هذه الدول مستغلة التسهيلات الإجرائية التي انتهجها الكثير من دول العالم لتسهيل حركة التبادل التجاري بين المصدرين والمستوردين وعلى الأخص دول الخليج العربية التي أصبحت سوقها هدفاً مغرياً